

GOV/2023/14

17 آذار/مارس 2023

مجلس المحافظين

عربي

الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

تقرير المراجعة الداخلية والخدمات الإدارية والتحقيقات لعام 2022

تقرير من مدير مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

1- يتضمّن هذا التقرير المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية ملخصاً للأنشطة التي اضطلعت بها وظائف المراجعة الداخلية والخدمات الإدارية والتحقيقات بمكتب الخدمات الإشرافية الداخلية (المكتب) في عام 2022. وبالتوازي مع التقرير المنفصل عن تقييم البرنامج (الوثيقة GOV/2023/15) بصيغته المقدّمة إلى لجنة البرنامج والميزانية، وبالاقتران مع التقرير عن تقييم أنشطة التعاون التقني في عام 2022 (الوثيقة GOV/2022/46) الذي قُدم إلى لجنة المساعدة والتعاون التقنيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، يوفّر هذا التقرير لمجلس المحافظين صورة شاملة عن عمل المكتب، ويوضّح كيف تعمل الوظائف المختلفة داخل المكتب سوياً لتكفل تحقيق الأنشطة الإشرافية الداخلية أكبر أثر ممكن من حيث توفير التوكيدات وتيسير التحسين على نطاق الوكالة.

2- وتقّدم المراجعة الداخلية توكيداً مستقلاً وموضوعياً بشأن مدى ملاءمة وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية المنفّذة فيما يخصّ برامج الوكالة وعملياتها وأنشطتها. ويُجري مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية عمليات المراجعة وفقاً لخطة مراعية للمخاطر، وبما يتوافق مع المعايير المهنية الدولية لممارسة المراجعة الداخلية التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

3- ويقّدم المكتب أيضاً وفقاً لميثاقه المشورة والخدمات الاستشارية بصورة مستقلة وموضوعية إلى الأمانة لمساعدتها على تحسين الأداء والعمليات في برامج الوكالة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تستعين وظيفة الخدمات الإدارية التابعة للمكتب بالتطبيق المنهجي للمعارف والخبرات والتقنيات لمساعدة المديرين على تحسين كيفية إدارتهم لأنشطتهم ضمن المجالات الخاضعة للاستعراض.

4- وبالإضافة إلى ذلك، يُجري المكتب استقصاءات وتحقيقات خاصة إذا ما ظهرت مؤشرات على وقوع مخالفة محتملة للوائح الوكالة أو قواعدها أو سياساتها أو تعليماتها الإدارية، أو في الحالات التي قد يتبين فيها وقوع تجاوزات أخرى. وتُستخدم النتائج لمساعدة الإدارة على اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب، بما في ذلك الإجراءات التأديبية عند الاقتضاء واسترداد أي خسائر متى أمكن ذلك. ويتمثل جزء مهم من دور وظيفة التحقيقات أيضاً في مساعدة الإدارة على تعزيز الضوابط والعمليات للحؤول دون أن تتكرر في المستقبل أي من إخفاقات أتاحت الفرصة لوقوع سوء التصرف.

5- ويتألف هذا التقرير عن الأنشطة من ثمانية أجزاء رئيسية: حيث يقدم الجزء ألف لمحة عامة عن الميزانية والموظفين فيما يخص المراجعة الداخلية والخدمات الإدارية والتحقيقات؛ ويتناول الجزء باء المعايير المهنية، بما في ذلك توكيد الاستقلالية التنظيمية لنشاط المراجعة الداخلية؛ ويلخص الجزء جيم الأهداف الرئيسية لعمليات المراجعة المستكملة في عام 2022، وأبرز ما انتهت إليه من النتائج والاستنتاجات والتوصيات؛ ويسلط الجزء دال الضوء على أهم المسائل الأعم التي انبثقت من العمل الإشرافي الداخلي في عام 2022؛ ويقدم الجزء هاء معلومات عن العمل الذي اضطلعت به وظيفة التحقيقات بالمكتب في عام 2022؛ ويتناول الجزء واء الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية خلال العام، بما في ذلك الخدمات الإدارية؛ ويعرض الجزء زاي حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية؛ ويقدم الجزء حاء خطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2023. ويقدم المرفق تفاصيل بشأن تنفيذ توصيات المكتب السابقة.

ألف- الميزانية والموظفون

6- بلغت النفقات المتصلة بالمراجعة الداخلية والخدمات الإدارية والتحقيقات ومكتب المدير 2 256 276 يورو خلال عام 2022، كما هو مبين في الجدول 1 أدناه. أمّا تكاليف التقييم فترد تفاصيلها منفصلة في تقرير تقييم البرنامج المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية. وبلغ معدل الاستخدام المالي في عام 2022 لمكتب الخدمات الإشرافية الداخلية إجمالاً 79.1%.

الجدول 1- النفقات (باليورو) لعام 2022 على المراجعة الداخلية والخدمات الإدارية والتحقيقات

المجموع	العقود/الخبراء			السفر	تكاليف الموظفين	الفئة
	تكاليف أخرى	الاستشاريون				
239 164	47 841	7 188	-	184 135	نفقات مكتب المدير	
958 312	34 113	20 829	47 064	856 306	نفقات المراجعة الداخلية	
451 010	15 115	129 363	14 579	291 953	نفقات التحقيقات	
607 790	8 569	37 500	10 173	551 548	نفقات الخدمات الإدارية	
2 256 276	105 638	194 880	71 816	1 883 942	المجموع	

- 7- وتتكون وظيفة المراجعة الداخلية بالمكتب من ستة مناصب جميعها من الفئة الفنية. وتتكون وظيفة التحقيقات من مناصب من الفئة الفنية، في حين تضم وظيفة الخدمات الإدارية أربعة مناصب من الفئة الفنية.
- 8- وعند الاقتضاء، يستكمل المكتب أو يعزز ما لديه من قدرات في مجالات المراجعة الداخلية والخدمات الإدارية والتحقيقات بالاستعانة بدعم استشاري خارجي. وأخيراً، يضم المكتب أيضاً ثلاثة مناصب من فئة الخدمات العامة يقدّم شاغلوها الدعم الإداري وأشكال أخرى من الدعم.
- 9- ويحمل موظفو المكتب من المراجعين وأخصائيي الإدارة والمحققين شهادات دولية ويتمتعون بنطاق واسع من الخبرات في المجالات ذات الصلة، لا سيما في مجالات الشؤون المالية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والحوكمة وتكنولوجيا المعلومات والإدارة وتحليل وتحسين إجراءات العمل وكشف الاحتيال وإجراء التحقيقات. ويضطلع الموظفون بانتظام بأنشطة التنمية المهنية ذات الصلة للمحافظة على مواكبة معارفهم ومهاراتهم لأحدث التطورات والوفاء بمتطلبات التعليم المستمر التي تفتضيها شهاداتهم المهنية.

باء- المعايير المهنية

- 10- وفقاً لمعيار الخصائص 1110 الصادر عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يجب أن يكون مدير مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية تابعاً لمستوى داخل المنظمة يتيح لنشاط المراجعة الداخلية أن يفي بمسؤولياته، ويجب عليه أن يؤكّد لمجلس المحافظين، مرة واحدة سنوياً على الأقل، تمتّع نشاط المراجعة الداخلية بالاستقلالية التنظيمية.
- 11- ويتبع مدير مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية المدير العام مباشرةً ويتمتع بإمكانية الوصول إلى مجلس المحافظين مباشرةً ودون قيد. وظلّت وظيفة المراجعة الداخلية بمنأى عن أي تأثير خارجي خلال عام 2022 وواصلت العمل في إطار من الاستقلالية التنظيمية وفقاً لميثاق مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية، كما ظلّت قدرة المكتب على التقدير المهني سالمة دون انتقاص أو تبعية لجهات أخرى.
- 12- وفي أواخر عام 2021، كلّفت الوكالة جهة خارجية بإجراء تقييم مستقل لجودة وظيفة المراجعة الداخلية بالمكتب (تقييم الجودة الخارجي) بهدف توفير توكيدات بشأن تقيّد الوظيفة بالمعايير المهنية ذات الصلة (المعايير المهنية الدولية لممارسة المراجعة الداخلية التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين)، وسوف يصدر التقرير النهائي عن هذه العملية في تموز/يوليه 2022. ويلزم الاضطلاع بتقييم من هذا القبيل على الأقل مرة واحدة كلّ خمس سنوات، وفقاً لمعيار الخصائص 1300 الصادر عن مراجعي الحسابات الداخليين بشأن "برنامج ضمان الجودة وتحسينها".
- 13- ووفقاً لما أبلغ به مجلس المحافظين في الوثيقة GOV/2022/46، فقد خلصت عملية التوكيد الخارجي للجودة إلى أنّ نشاط المراجعة الداخلية في مجملها 'يتطابق عموماً' مع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وهو أعلى تصنيف من بين التصنيفات الثلاثة التي يتألف منها المقياس المقترح من المعهد. وقدم القائمون على تقييم الجودة أيضاً عدداً من التوصيات بهدف مواصلة تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة التي يمكن أن تضيفها للوكالة.

جيم- المراجعة الداخلية في عام 2022 — ملخص النتائج

14- بلغ عدد عمليات المراجعة الداخلية المشمولة بخطة عمل المكتب لعام 2022 ما مجموعه 16 عملية مراجعة، مقارنة بما مجموعه 14 عملية مراجعة في عام 2021. وصدرت التقارير النهائية عن 10 من تلك العمليات، بما في ذلك الاستعراضات الستة المضطلع بها في إطار عملية التقييم والمراجعة على المستوى الفُطري والتقرير التجميعي المصاحب لها، والتي قُدمت إلى لجنة المساعدة والتعاون التقنيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022؛ واكتمل العمل الميداني في إطار عمليتي مراجعة أخريين (تتعلقان بشعبة القوى النووية التابعة لإدارة الطاقة النووية، وإدارة بيانات البائعين) ووضِع التقريران ذوا الصلة في صيغتهما النهائية.

15- ومن بين عمليات المراجعة المتبقية، جرى ترحيل ثلاث عمليات مراجعة إلى خطة عمل المكتب لعام 2023. وكان العمل الميداني في إطار مراجعة شعبة العمليات باء التابعة لإدارة الضمانات جارياً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، في حين أُجِّلَت مراجعة تدابير استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث حتى منتصف عام 2023 لتتزامن مع نهاية الدورة الأولى لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (نظام ORMS). ورُفِعَت عملية مراجعة تخطيط تعاقب الموظفين من قائمة الأولويات في خطة العمل لعام 2022 وصارت الآن مهمة احتياطية لعام 2023.

16- وكانت آخر المهام المشمولة بخطة العمل لعام 2022 هي عملية حصر الأنشطة المتعلقة بالتوكيد على نطاق الوكالة، والتي تحولت إلى خدمة استشارية بغية تحسين تجسيد مبادرات الإدارة ودعمها وتعقبها، بما في ذلك العمل على تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية. ويخطط المكتب لتحديد موعد لإجراء مراجعة كاملة لإدارة المخاطر المؤسسية في عام 2024، في حين يخطط لإجراء عمليات مراجعة داخلية تتناول بقدر أكبر من التفصيل أنشطة أخرى ضمن إطار 'خط الدفاع الثاني' في عام 2023، مثل نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وإدارة مخاطر الاحتيال.

17- وتولى موظفو المكتب إجراء معظم عمليات المراجعة الداخلية التي استُكملت في عام 2022. وفي بعض الحالات، استُعين بخبراء خارجيين من ذوي المعارف والمهارات المتخصصة لتقديم المساعدة، تحت إشراف المكتب، لأداء المهام المطلوبة وفقاً لمعيار الخصائص 1200 عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين بشأن الكفاءة ومراعاة الحذر المهني الواجب.

18- ويستخدم المكتب مقياساً من أربعة تصنيفات لتقييم مستوى نضج وفعالية تدابير الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية المعمول بها في المجال أو النظام قيد المراجعة. ويستند مقياس التصنيف إلى توصيات الفريق العامل المعني بتوحيد تصنيفات المراجعة على مستوى فرادى المهام، وفقاً لما أقرّه ممثلو دوائر المراجعة الداخلية بالأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2016. ويرد وصف المعايير التي تقوم عليها التصنيفات في الشكل-1.

التصنيف	وصف التصنيف
فَعَال	ترتيبات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي خضعت للتقييم محدّدة على نحو وافٍ وتؤدي دورها بفعالية. والمسائل التي وقفت عليها عملية المراجعة لا يُرَجَّح أن يكون لها أيُّ تأثير في تحقيق أهداف المجال الخاضع للمراجعة.
بحاجة إلى بعض التحسين	ترتيبات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي خضعت للتقييم محدّدة عموماً وتؤدي دورها بفعالية لكنها بحاجة إلى بعض التحسين. والمسائل التي وقفت عليها عملية المراجعة لا يُرَجَّح أن يكون لها تأثير كبير في تحقيق أهداف المجال الخاضع للمراجعة.
بحاجة إلى تحسين كبير	ترتيبات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي خضعت للتقييم محدّدة جزئياً وتؤدي دورها بفعالية لكنها بحاجة إلى تحسين كبير. والمسائل التي وقفت عليها عملية المراجعة يمكن أن يكون لها تأثير كبير في تحقيق أهداف المجال الخاضع للمراجعة.
غير فعّال	ترتيبات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي خضعت للتقييم ليست محدّدة على نحو وافٍ أو لا تؤدي دورها. والمسائل التي وقفت عليها عملية المراجعة يمكن أن تشكّل تهديداً خطيراً يمسُّ بتحقيق أهداف المجال الخاضع للمراجعة.

الشكل 1- نظام التصنيف المستخدم في عمليات المراجعة الداخلية التي يجريها المكتب

19- وتلخيصاً لتقارير المراجعة الداخلية التي أنجزت في عام 2022، فسبعة منها كانت تقارير عن عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري فضلاً عن التقرير التجميعي ذي الصلة، وهي تقارير غير تصنيفية، وهناك مراجعتان أخريان لم تتمخضا عن أي تصنيف بسبب نطاقهما. أما المجال المتبقي الذي خضع للمراجعة فقد صُنِّف على أنه "بحاجة إلى بعض التحسين". ويقدم القسمان جيم-1 وجيم-2 أدناه مزيداً من التفاصيل في هذا الصدد.

جيم-1- عمليات المراجعة الداخلية

جيم-1-1- مراجعة شعبة أمان المنشآت النووية التابعة لإدارة الأمان والأمن النوويين

20- في إطار النهج الدوري الذي يتبعه المكتب إزاء مراجعة الشُّعب التابعة لمختلف الإدارات بالوكالة، نظرت هذه المراجعة في مدى توافر تدابير الحوكمة وكفائتها، وآليات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية في إدارة الأنشطة البرنامجية في شعبة أمان المنشآت النووية التابعة لإدارة الأمان والأمن النوويين.

21- وبيّنت نتائج المراجعة أنّ شعبة أمان المنشآت النووية تتبع السياسات المقرّرة على نطاق الوكالة فيما يتعلق بإدارة الأنشطة البرنامجية. وتبيّن أيضاً وجود ضوابط كافية، على وجه العموم، لضمان توافق أنشطة الشعبة مع الاستراتيجية الشاملة المطبّقة على نطاق الوكالة. ولاحظت عملية المراجعة أيضاً عدّة ممارسات جيدة وضوابط معمول بها ضمن العمليات التي تضطلع الشعبة؛ بما يشمل التنسيق بين البرامج، وإدارة المعارف المطوّرة داخلياً، ووجود أدوات لرصد التمويل الخارج عن الميزانية.

22- ولاحظ المكتب عدداً من المجالات التي تحتاج للتحسين. فقد تبين أن إدارة المخاطر ليست مدمجة بطريقة منهجية في عمليات الشعبة. وبالإضافة إلى ذلك، فأدوات إدارة المشاريع لا تُطبق بطريقة موحدة في جميع المشاريع التي تديرها الشعبة. ولاحظ المكتب أن هذه المسائل لا تخصُّ شعبة أمان المنشآت النووية وحدها، وإنما هي قائمة على نطاق الوكالة كلها. وتبين أيضاً وجود فجوة في التقارير الشاملة المتاحة عن العقود الممنوحة من خارج الميزانية في نظام المعلومات لدعم البرامج على نطاق الوكالة (نظام إيبس)، مما يحول دون اتخاذ القرارات بفعالية فيما يتعلق بتنفيذ ورصد العقود الممنوحة من خارج الميزانية.

23- وتبين أيضاً وجود فجوات فيما هو متاح من المعلومات المالية والمتعلقة بالميزانية لأغراض إجراءات تجهيز مديري المشاريع الجدد للالتحاق بعملهم. وفي وقت إجراء المراجعة، بدا أنه من غير المرجح أن تتمكن الشعبة من الوفاء بأهداف الوكالة فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في عام 2025. وختاماً، خلصت المراجعة إلى اقتراح أن ترجع الشعبة إلى بعض التوصيات الواردة في الاستعراض الذي أجراه المكتب في عام 2019 لقواعد البيانات في إدارة الأمان والأمن النوويين.

24- وقدمت المراجعة ثلاث توصيات، وُجّهت اثنتان منها إلى إدارة الشؤون الإدارية بوصفها المسؤولة عن المجالات التي تبين أن الاستنباطات المتعلقة بها تنطبق على نطاق الوكالة ككل لا على الشعبة المعنية فحسب.

25- وإجمالاً، صنّف المكتب مستوى الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في هذا المجال على أنه "بحاجة إلى بعض التحسين".

جيم-1-2- متابعة مراجعة المكتبين الإقليميين التابعين للوكالة في طوكيو وتورونتو

26- أجرى المكتب متابعة لمراجعة المكتبين الإقليميين اللذين تتعهدهما إدارة الضمانات في طوكيو وتورونتو. وكان الغرض من المتابعة هو تقييم مدى تنفيذ الإدارة للتوصيات المنبثقة من عمليتي المراجعة الداخلية التي خضع لها كلا المكتبين الإقليميين في عام 2017، من أجل توفير تأكيد بأن الإجراءات المتفق عليها قد نُفذت أو يجري تنفيذها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وفيما يتعلق بالتوصيات التي اعتبرت الإدارة أنها قد نُفذت بالفعل، أجرى المكتب تقييماً لفعالية الإجراءات المنفذة ومدى المحافظة على التقدم المحرز مع مرور الوقت.

27- وكانت عمليتا المراجعة السابقتان قد كشفتنا عن بعض أوجه القصور في هيكل الضوابط الداخلية في مجالات التنظيم المؤسسي والمشتريات والشؤون المالية وإدارة شؤون السفر في طوكيو، وفي إدارة المخزونات في تورنتو. وبناءً على نتائج عمليتي المراجعة السابقتين، كان التصنيف الشامل الذي وضعه المكتب للمجالات الخاضعة للمراجعة هو أنها 'بحاجة إلى التحسين'.

28- وبيّنت متابعة المراجعة أن المسؤولين الإداريين بإدارة الضمانات قد نفذوا التوصيات المتفق عليها، عموماً، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة ومستدامة. وحُدّد عدد من المسائل الجديدة، وقُدّمت توصيات لمعالجة هذه المسائل، كما قُدّمت توصيات أخرى بشأن مواصلة تعزيز تنفيذ بعض الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها. وتتعلق التوصيات الجديدة أساساً بمسائل متصلة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والمعدات الأخرى وبالأمن العام.

29- وبالنظر إلى أن الغرض من هذه العملية كان متابعة المراجعة، لم يضع المكتب تصنيفاً جديداً لهذا المجال. وسيُعاد النظر في التصنيف الحالي على أساس المراجعة الكاملة التالية للمكتبين الإقليميين.

جيم-1-3- مراجعة نهج الوكالة إزاء إدارة مخاطر الاحتيال

30- أجرى المكتب في إطار خطة عمله مراجعة لإدارة مخاطر الاحتيال. وانطوى ذلك على تقييم مدى كفاية سياسة مكافحة الاحتيال التي وضعتها الوكالة وتقييم النهج الذي تتبعه الوكالة إزاء إدارة مخاطر الاحتيال من حيث الفعالية والكفاءة.

31- وخلصت عملية المراجعة إلى أن المستوى العام لحوكمة مخاطر الاحتيال بحاجة إلى مزيد من التحسين. وتنص سياسة مكافحة الاحتيال الصادرة في حزيران/يونيه 2020 على أن الوكالة "لا تتسامح مطلقاً" مع الاحتيال، ومن الأمور الإيجابية أن المراجعة خلصت إلى أن مستوى الوعي بهذا الالتزام بين الموظفين مرتفع للغاية. وقد شرعت الأمانة أيضاً في تزويد الموظفين تدريجياً بتدريب عام يهدف إلى تشجيع إرساء بيئة عمل أخلاقية، بالإضافة إلى بعض الدورات التدريبية الأكثر تخصصاً التي تركز على الاحتيال، مثل الدورات التي تُقدّم لبعض الموظفين المعنيين بعمليات الشراء. ومع ذلك، فقد رأى المكتب أن هناك حاجة لتوفير قدر إضافي من الإرشادات والدعم والتدريب لمساعدة المديرين والأفرقة على تحديد وإدارة مخاطر الاحتيال التي تنطوي عليها مجالات مسؤوليتهم المباشرة، مما يعينهم على الامتثال للواجبات الفردية والجماعية المفروضة عليهم بموجب سياسة مكافحة الاحتيال. سيوفر هذا النهج للوكالة مزيداً من الدعم في جهودها الرامية لضمان إرساء ثقافة متسقة وفعالة في مجال إدارة مخاطر الاحتيال على مستوى جميع الإدارات والشعب.

32- وخلصت المراجعة إلى أن الممارسات العملية المتبعة لدى الوكالة في مجال إدارة مخاطر الاحتيال تتطلب المزيد من التعزيز والتطوير. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تقيم إدارة الأمانة صلة أوضاع وأدق بين الأهداف المحددة على مستوى سياسة مكافحة الاحتيال، والأهداف المحددة على مستوى المشاريع والعمليات ومجالات الأعمال، والضوابط التفصيلية وغيرها من الآليات التي تعتمد عليها الوكالة في منع وقوع حالات الاحتيال والفساد وغيرها من حالات سوء السلوك، وفي الكشف عن هذه الحالات والتصدي لها. واقترحت عملية المراجعة توثيق واستعراض مخاطر الاحتيال وتدبير التصدي لها بطريقة متسقة، مع الاضطلاع بتقييمات لمخاطر الأمان في المجالات الرئيسية لضمان تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية المناسبة.

33- ومن شأن هذه الخطوات مجتمعة أن تساهم في توفير مزيد من التوكيد لإدارة الأمانة بأن مخاطر الاحتيال تجري إدارتها وصولاً إلى مستوى مقبول في جميع أجزاء الوكالة وفقاً لسياسة مكافحة الاحتيال.

34- وبالنظر إلى طبيعة هذا الاستعراض وإلى أن نطاقه لم يشتمل على اختبار متعمق لمدى كفاية ضوابط مكافحة الاحتيال في فرادى إجراءات العمل أو الوحدات، لم يحدّد المكتب تصنيفاً للمراجعة. وقد تقرّر إجراء عملية مراجعة تكملية في إطار خطة عمل المكتب لعام 2023، حيث ستستخدم أدوات تقييم مخاطر الاحتيال لتقييم استجابة الوكالة في مجالات مختارة للتعرض المحتمل. وسوف يحدّد المكتب تصنيفاً عاماً للمراجعة بعد الانتهاء من هذه العملية.

جيم-2- عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري

35- نصّت خطة العمل الإشرافية الداخلية لعام 2022 على زيادة تغطية استعراضات التقييم والمراجعة على المستوى القطري. وصدرت في عام 2022 ستة تقارير عن عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري، إلى جانب تقرير تجميعي يضمّ النتائج الأعم التي تتجاوز أهميتها أكثر من بلدٍ واحد أو منطقة واحدة.

36- وتجمع عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري بين منهجيات المراجعة والتقييم لتقدّم تقييماً شاملاً لأداء الوكالة في الدولة العضو المعنية. وتدرس هذه العمليات مجمل الدعم المقدم من الوكالة إلى الدولة العضو، وتتنظر أساساً في مدى توافق أنشطة الوكالة مع الأولويات الوطنية ومدى سلامة تصميم تلك الأنشطة، وإلى أيّ درجة تحقّق التدخّلات النتائج المتوخّاة منها وتقدّم آليات التنفيذ دعماً مفيداً.

37- وتركز عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري كلّ عام على منطقة جغرافية واحدة. وفي عام 2022، انصبّ التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ في إدارة التعاون التقني، وكانت البلدان المختارة للتقييم هي بنغلاديش وتايلاند والفلبين وفييت نام والكويت ومنغوليا. وشملت معايير اختيار البلدان حجم أنشطة الوكالة ومدى تعقّدها في كل دولة عضو، وبيئة المخاطر، وحالة التقدّم/التأخّر في المشاريع، والقدرة على مقارنة الخبرات البرمجية فيما بين البلدان المختلفة المختارة، وتاريخ آخر استعراض أجراه مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية في كلّ بلد. وبلغت القيمة الإجمالية للدعم المقدم من الوكالة لهذه الدول الأعضاء الست خلال الفترة المشمولة بالاستعراض نحو 20 مليون يورو.

38- وعُرضت نتائج هذا العمل على لجنة المساعدة والتعاون التقنيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وهي واردة في تقييم أنشطة التعاون التقني في عام 2022 (الوثيقة GOV/2022/46). وفي المجمل، أصدرت عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري 11 توصية، بينما أسفرت عملية التجميع عن 4 توصيات أخرى أكثر عمومية.

دال- المسائل الأعم

39- تواصل الأمانة النظر في كيفية تحسين الإدارة في المجالات الرئيسية. ويعمل مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية عن كثب مع أفرقة الأمانة لدعمها في إدارة المشاريع الكبرى والمبادرات الأخرى، بما في ذلك المشاريع الكبيرة الممولة من خارج الميزانية، وللمساعدة على تقاسم المعارف بشأن ما يُجدي وما لا يُجدي. وفي عام 2022، شمل ذلك الاضطلاع بعمل فيما يتعلق بدعم الفعالية والكفاءة في إدارة المتجر التعاوني بمركز فيينا الدولي ومكتبة الوكالة، وبالأمان الإشعاعي، وبالمنشورات.

40- ويواصل المكتب توجيه أنشطته الإشرافية الروتينية للتأكد من أنّ الوكالة تنتشر مواردها على النحو الأمثل، لمساعدة الإدارة على إزالة أي خطوات زائدة أو فائضة عن الحاجة من إجراءات العمل والنظم، وتركيز وقت موظفي الأمانة على الأنشطة الأكثر إسهاماً في تحقيق مقاصد المنظمة. ويعمل المكتب على تشديد التركيز في أعماله التوكيدية والاستشارية على تعزيز مردودية الأموال في سياق الأنشطة البرنامجية وغيرها من الأنشطة.

41- وتضطلع الأمانة بأعمال أخرى لتحسين ما لديها من نظم إدارة المخاطر، عقب بدء التنفيذ التدريجي لسياسة جديدة في مجال إدارة المخاطر المؤسسية بدعم من فريق مركزي معني بإدارة المخاطر. وضمان الاتساق والفعالية في إدارة المخاطر على جميع المستويات داخل المنظمة عنصر رئيسي في تحقيق أهداف الوكالة ومقاصدها. وفي عام 2023، سينظر المكتب في الممارسات المعمول بها في مجال إدارة المخاطر المؤسسية من خلال ما يوظف به من عمليات المراجعة الداخلية الروتينية، قبل إجراء عملية مراجعة كاملة النطاق لنظام إدارة المخاطر المؤسسية في عام 2024.

42- ولا تزال عمليات المراجعة والتقييم التي يجريها المكتب تشير إلى حاجة الوكالة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في برامجها ومشاريعها. وتشمل خطة عمل المكتب لعام 2023 إجراء تقييم لتنفيذ سياسة الوكالة للمساواة بين الجنسين، من شأنها أن توفّر التوكيد بشأن المبادرات الحالية التي تضطلع بها الوكالة في هذا الصدد وأن تزيد من الدعم المقدم للإدارة في هذا المجال.

43- ومن المجالات التي يركّز عليها المكتب بصفة مستمرة ضمان إرساء بيئة أخلاقية، حيث يساعد الإدارة على النهوض باتخاذ القرارات على نحو يتوافق مع قيم الوكالة، ويشجّع الموظفين في جميع المستويات على المجاهرة بما لديهم والتعبير عن شواغلهم حين يرون خطأ ما. ودعم المكتب مجدّداً برنامج التدريب على "المساءلة في الإجراءات الإدارية"، وسرّه أن يلاحظ المستوى المرتفع من المشاركة بين صفوف المسؤولين الإداريين، مع توسيع نطاق البرنامج في عام 2022 ليشمل مجموعة أوسع من المسؤولين الإداريين مقارنة بالسنوات السابقة، مما يساعد على إرساء ثقافة مشتركة بشأن الإدارة الفعالة للأداء.

44- وختاماً، وكما أشار المكتب سابقاً في تقريره السنوي لعام 2021، فبغية الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الفرص الجديدة مع التصدي في الوقت ذاته للتحديات الناشئة والأخذة في التطور، ينبغي تشجيع المديرين والأفرقة في الأمانة على النظر بطريقة نقدية في الكيفية التي يحققون بها أهدافهم، واستكشاف واعتماد أساليب عمل جديدة متى كان ذلك مفيداً. وكان من دواعي سرور المكتب أن يرى أنّ الإدارة تستند إلى العمل الذي اضطلع به في إطار عملية استعراض النهج المشتركة، التي قيّم المكتب بموجبها الوظائف وإجراءات العمل المشتركة داخل الأمانة وقدم خيارات للاستفادة منها على الوجه الأمثل، بهدف تحسين التنسيق والفعالية والكفاءة على الصعيد المؤسسي. وهناك مبادرات للمتابعة قيد التنفيذ على مستوى فرادى النظم والعمليات، ويتفاعل المكتب مع هذه المبادرات حسب الاقتضاء.

هاء- عمل التحقيقات في عام 2022

45- تضطلع وظيفة التحقيقات في المكتب بمجموعة من الأنشطة التي تتألف في الغالب من إجراء التقييمات والتحقيقات استجابةً للدعايات الواردة بشأن حالات سوء السلوك المحتملة وغيرها من الشكاوى، بجانب تقديم الدعم الاستباقي للإدارة من أجل التقليل من مخاطر وقوع حالات من سوء السلوك في المستقبل.

46- وقد تلقى مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية 29 من الشكاوى/الادعاءات الرسمية خلال عام 2022، بالمقارنة مع ما مجموعه 25 من الشكاوى/الادعاءات الرسمية في عام 2021. وشمل ذلك ثمانية ادعاءات بالتحرش وادعاءً واحداً بالتحرش الجنسي. وكان الادعاء الأخير متعلقاً بالإبلاغ عن سلوك أحد الحاضرين خلال مؤتمر عقدته الوكالة. وورد أيضاً ادعاءان بشأن المحسوبية، وخمسة ادعاءات بشأن المخالفات في التوظيف، وادعاءان بشأن كلّ من الأنشطة الخارجية والتمييز. وتلقى المكتب أيضاً ادعاءين بالاحتيال في عام 2022.

47- ومن بين البلاغات المقدّمة بشأن حالات سوء السلوك المحتملة، وردت 10 بلاغات (بنسبة 34%) من دون ذكر هوية المبلغ، عن طريق خط الهاتف الساخن أو حساب البريد الإلكتروني أو في رسالة مكتوبة. وبذلك يكون الإبلاغ دون ذكر الهوية قد شهد زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة التي كان المتوسط فيها نحو 20%.

48- ومن بين المسائل التي أُبلغ عنها المكتب رسمياً خلال عام 2022، والبالغ عددها 29 مسألة، أُغلقت 11 مسألة إما بسبب عدم وجود أدلة أو لأنّ الحالات المبلغ عنها لا تشكّل حالات سوء سلوك. ومن بين المسائل المتبقية، هناك مسألتان ثبتت صحتهما كلياً أو جزئياً بحلول نهاية العام، ومن ثمّ قُدِّم بموجب كلٍّ منهما تقرير إلى الإدارة للنظر في اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة. وفي سبع قضايا أخرى، لم يُعثر على أدلة بوقوع سوء سلوك، بيد أنّه جرى الوقوف على مسائل أفضت إلى تقديم تقارير استشارية إما إلى الإدارة أو إلى رئيس مكتب الأخلاقيات.

49- وهناك ثلاث قضايا أخرى تولتها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، لأنّ المسائل المبلغ عنها تندرج في إطار مسؤوليتها عن أمن الموقع في مركز فيينا الدولي. ويواصل المكتب العمل بنشاط، عند الاقتضاء، مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية وغيره من الشركاء من أجل ضمان معالجة البلاغات عن حالات سوء السلوك المحتملة بفعالية وكفاءة.

50- وكانت هناك ثمانية ادعاءات لا تزال عملية التقييم أو التحقيق جارية بشأنها حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

51- وفي حال ثبوت سوء السلوك، يمكن للأمانة أن تتخذ مجموعة من الإجراءات استجابةً لذلك، بما يشمل الفصل من الخدمة وخفض الدرجة أو الرتبة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الأمانة إلى استرداد الأموال حيثما ثبت فقدانها.

52- وخلال عام 2022، واصل المكتب تقديم الدعم والمشورة باستمرار للإدارة. وبات هذا التواصل يشكّل جزءاً متزايد الحجم من عمل المكتب، حيث يساعد على إقامة الصلات وبناء الثقة مع الجهات المعنية على نطاق الأمانة. ويمكن أن يساعد الأمانة أيضاً على معالجة مواطن الضعف في الضوابط المعمول بها قبل وقوع سوء السلوك أو تكرار وقوعه، واستكمال ذلك من خلال عمل المراجعة الداخلية الذي ينظر تحديداً في كيفية إدارة مخاطر الاحتيال والفساد.

واو- الأعمال الأخرى التي يضطلع بها المكتب

53- يقمّ المكتب المشورة والدعم بناءً على الطلب، أساساً من خلال وظيفة الخدمات الإدارية التابعة له، لمساعدة الأمانة على تصميم ونشر النظم والأدوات الإدارية، لتحسين تسلسل سير العمل وممارسات العمل بشكل مستمر، ومواءمة الترتيبات التنظيمية مع الاتجاهات العليا، واستعراض الإجراءات الإدارية وتعزيزها. والمقصد النهائي من هذه الأنشطة هو دعم الإدارة في جهودها المستمرة لتحسين قدرة الوكالة على بلوغ أهدافها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتميز، ومن ثمّ فهي تؤدي دوراً مكملًا للعمل الذي تضطلع به وظيفة المراجعة الداخلية.

54- وخلال عام 2022، قدّم المكتب المشورة إلى إدارة الأمانة في مجالات مثل إسناد التكاليف واستردادها، وأمن تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المشاريع، وإعادة تصميم إجراءات العمل. وكانت بعض المهام الاستشارية متعلقة بشعب أو إدارات أو أنشطة بعينها، في حين كان البعض الآخر متعلقاً بالأمانة ككل. ومن أمثلة هذا النوع الثاني اختتام عملية مراجعة النهج المشتركة، بالإضافة إلى العمل على إعداد مجموعة أدوات جديدة لإدارة

المشاريع الكبيرة الحجم، استجابةً للتوصيات المنبثقة من عمليات المراجعة الداخلية التي أجراها المكتب في السابق.

55- ووفقاً للممارسات الجيدة المتبعة لدى وظائف الإشراف، توجد لدى المكتب آليات لتوكيد الجودة تضمن أن عمل المكتب يتسم بالجودة العالية ويتوافق مع مقاصد الوكالة ويحقق قيمة للمنظمة. ويرصد المكتب فعالية أنشطته بصورة مستمرة ودورية، بما في ذلك التماس التعقيبات من العملاء بشأن تمثُّع المكتب بالأخلاقيات والنزاهة، والكفاءة والأهلية، والقيمة التي تضيفها مهام المكتب. وظلَّت مستويات رضا العملاء مرتفعة، حيث أشارت تقييمات العملاء في جميع الردود التي وردت منهم في عام 2022 إلى أن أداء المكتب إمَّا "مُرَضٍ" أو "مُرَضٍ للغاية". ويستخدم المكتب تعقيبات العملاء للمساعدة في جهود التحسين المستمر التي يبذلها في إطار التخطيط للمستقبل، وتعزيز منتجاته والتأكد من أنها تلبي احتياجات الوكالة على نحو مستمر، ولأغراض التطوير المهني لموظفي المكتب وأفرقة.

56- وخلال عام 2022، واصل المكتب التنسيق مع مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا، بصفته المراجع الخارجي للوكالة المنتهية ولايته، وأجرى مناقشات أولية مع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، بصفته المراجع الخارجي القادم. وبالإضافة إلى ذلك، عمل المكتب عن كثب مع الجهات الأخرى التي تقدِّم التوكيدات والمشورة، بما في ذلك إدارة الشؤون الإدارية ورئيس مكتب الأخلاقيات، كما شارك أو حضر بصفة مراقب في العديد من الاجتماعات الداخلية التي عقدتها الإدارة العليا ومجالس المشاريع واللجان. ويتيح ذلك للمكتب أن يوفر المعلومات للإدارة في الوقت المناسب حتى تستخدمها في عمليات اتخاذ القرارات، وأن يضمن أن يظلَّ على علم بالمبادرات الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة وبالمخاطر الناشئة التي تواجهها، بحيث يمكنه التخطيط لها في أعماله الرقابية.

57- وختاماً، فقد شارك المكتب بنشاط في الاجتماعات الحضورية والافتراضية لشبكات مثل شبكة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وشبكة ممثلي دوائر التحقيقات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة طوال العام، كما حضر ممثلون عنه المناقشات المعقودة لغرض بعينه مع نظراء آخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ومع المعاهد المتخصصة حرصاً على تمكين المكتب من الاستفادة على أكمل وجه من الممارسات والتقنيات المتطورة في مجالات المراجعة والتحقيق وتقديم الاستشارات.

زاي- حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية

58- درج المكتب على الخروج بتوصيات من عمليات المراجعة التي يجريها من أجل تعزيز تدابير الوكالة في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وتحسين أداء أنشطتها وعملياتها.

59- ويُصدر المكتب هذه التوصيات إلى الأمانة، التي تقرّر إمَّا أن توافق على خطة عمل لمعالجة التوصية أو أن ترفضها. وخلال عام 2022، لم ترفض الأمانة أي توصيات منبثقة عن المراجعات التي أجراها المكتب.

60- وتوافق الأمانة أيضاً على جداول زمنية لتنفيذ التوصيات. ويعتمد طول الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ توصية ما على مدى تعقُّد القضية والموارد المطلوبة لمعالجتها. وعلى هذا النحو، قد يستغرق تنفيذ بعض التوصيات فترة زمنية طويلة، في حين يمكن تسوية البعض الآخر بسرعة. وفي إطار عملية متابعة التوصيات،

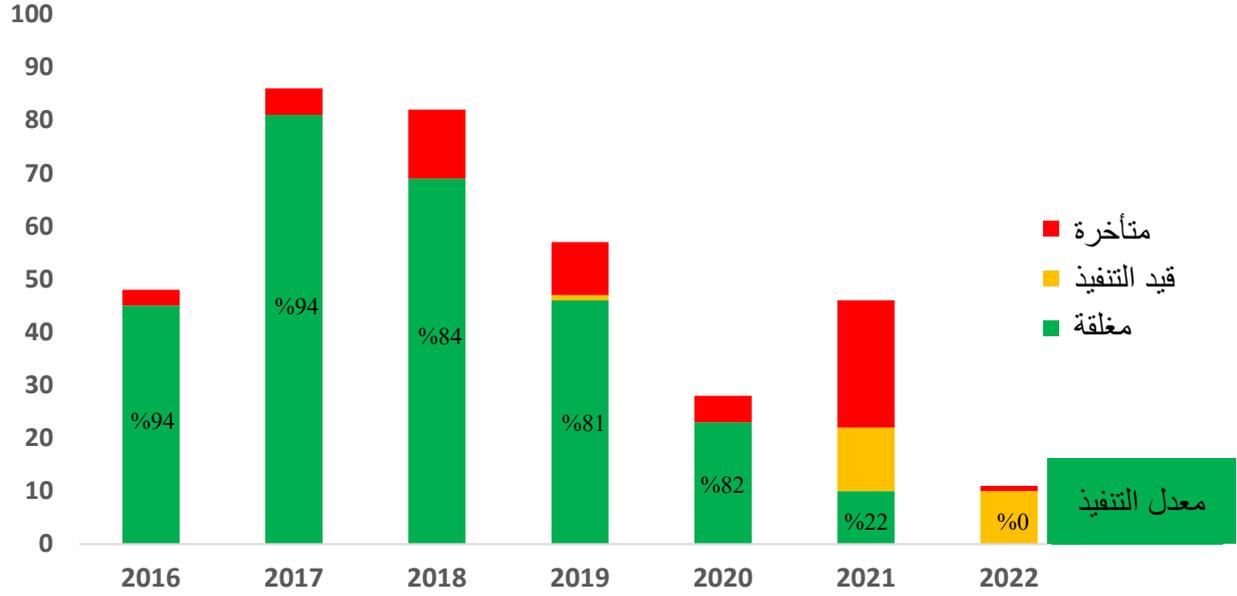
يتحقق المكتب من التقدم الذي أحرزته الإدارة في معالجة القضايا العالقة. ويشمل ذلك تحديد ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة كافية لتمكين المكتب من اعتبار التوصيات المعنية مغلقة، وما إذا كان هناك ما يبرر تمديد الجداول الزمنية المتفق عليها لاتخاذ الإجراءات.

61- ويقدم الشكل 2 لمحة عامة عن حالة جميع توصيات المراجعة الداخلية الصادرة عن المكتب منذ عام 2016. (تُرجى ملاحظة أنّ أي توصيات منبثقة عن عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري ترد حالتها في الرسوم البيانية المقابلة في الوثيقة GOV/2023/15).

62- وإجمالاً، فمن أصل 358 توصية صدرت عن عمليات المراجعة الداخلية التي أجراها المكتب في إطار استعراضات علنية منذ عام 2016، تجاوزت 61 توصية (بنسبة 17%) الموعد المستهدف المتفق عليه لتنفيذها ولم تكن قد نُفذت بعد حتى 15 شباط/فبراير 2023. ويجري تقييم 23 توصية أخرى.

63- وكما أُبلغ المجلس في تقرير سابق، فقد أغلق المكتب رسمياً الآن التوصيات العالقة التي يعود تاريخها إلى عام 2015 أو قبل ذلك، والبالغ عددها 7 توصيات. وفي بعض الحالات، كانت الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة جارية لكنها لم تكتمل تماماً بعد. وفي حالة واحدة، كانت حالة التنفيذ يمكن أن تدل على وجود مخاطر مادية مستمرة على الوكالة، ولذلك أصدر المكتب مذكرة إغلاق للأمانة يطلب فيها قبول هذه المخاطر رسمياً. وكانت هذه التوصية متعلقة بكفالة قدر ملايين من التحكم في صيانة البيانات المرجعية الخاصة بالوكالة.

64- واستمر التراجع في نسبة التوصيات المفتوحة المنبثقة من تقارير صادرة في الفترة 2016-2019، وإن جاء التراجع بمعدل أقل مما سبق، لتتخف من 13% في آب/أغسطس 2022 إلى 12% في شباط/فبراير 2023. وبعد إغلاق التوصيات التي يعود تاريخها إلى عام 2015 أو قبل ذلك، سيوجه المكتب اهتمامه الآن إلى مساعدة الإدارة على التركيز على التنفيذ الكامل لجميع التوصيات المتبقية الصادرة بين عام 2016 و2020.



2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
1	24	5	10	13	5	3	متأخرة
10	12		1				قيد التنفيذ
	10	23	46	69	81	45	مغلقة
11	46	28	57	82	86	48	المجموع

الشكل 2- حالة توصيات المراجعة الداخلية حتى 15 شباط/فبراير 2023

حاء- خطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2023

65- وافق المدير العام على خطة المكتب لعام 2023 وفقاً لميثاق المكتب. ويشمل مكوّن المراجعة الداخلية في الخطة 14 مهمة على النحو المبين أدناه.

66- عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري: سوف تشمل دورة عام 2023 ستاً من عمليات التقييم والمراجعة على المستوى القطري تتناول المساعدة المقدّمة من الوكالة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى جانب استعراض تجميعي سوف ينظر في جوانب مثل الكفاءة والفعالية في تقاسم المعارف على نطاق الشعبة الإقليمية ومدى الاستفادة من الخطط والنواتج المحقّقة في أحد البلدان للاسترشاد أو التحسين في بلدان أخرى في المنطقة نفسها.

67- مراجعة شعبة العمليات بآء التابعة لإدارة الضمانات: استهل هذا الاستعراض في عام 2022، وهو يأتي في إطار التنفيذ التدريجي لبرنامج يهدف إلى تقديم تأكيدات بشأن الاستقلالية والحياء وحسن التوقيت والفعالية والكفاءة في تنفيذ الضمانات. ويركز الاستعراض، من بين جملة أمور، على تنفيذ السياسات والإجراءات وفقاً لسياسة إدارة الضمانات واستراتيجيتها؛ والفعالية والكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمالية المخصصة للشعبة، بما في ذلك تخطيط الموارد وتوزيعها، وتنفيذ الأنشطة المخطط لها وتقييم النتائج؛ والتخطيط لعمليات التفتيش وتنفيذها؛ ومراقبة الجودة وإدارتها، بما في ذلك إدارة المخاطر الرئيسية؛ والترتيب للتقييم.

68- مراجعة برنامج ماري سكلودوفسكا-كوري للمنح الدراسية: ستركز هذه المراجعة على آخر دورة من برنامج ماري سكلودوفسكا-كوري للمنح الدراسية، بغية تأكيد فعالية إدارة البرنامج، بما في ذلك إخضاع المنح والمدفوعات لاختبار المعاملات، واقتراح أي تحسينات إضافية يمكن إدخالها على البرنامج قبل بدء دورته التالية.

69- مراجعة أمن تكنولوجيا المعلومات: سوف تختبر هذه المراجعة شبكات الوكالة في إطار دورة عمليات المراجعة الروتينية التي يجريها المكتب.

70- مراجعة بعثات الوكالة إلى أوكرانيا: سوف توفر هذه المراجعة تأكيدات بشأن فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في الأنشطة المنفذة تلبية لمقتضيات الوضع في أوكرانيا. وسوف تشمل عملية المراجعة تحديد المخاطر العامة والتخفيف من آثارها، والصحة والسلامة وغيرهما من المسائل المتصلة بالموارد البشرية، والضوابط المالية والمتعلقة بالميزانية، وتقييم الأنشطة وتقديم التقارير عنها.

71- مراجعة حوكمة البيانات وضوابط مراقبتها: ستتناول هذه المراجعة الضوابط المعمول بها لضمان التعامل مع البيانات بطريقة سليمة وبما يتفق مع المقاصد المعلنة من الوكالة. وسيركز المكتب فيما سيجريه من اختبارات على مصادر البيانات الأكثر حساسية، بما في ذلك البيانات الشخصية المتعلقة بالموظفين والأطراف الثالثة، وذلك باستثناء بيانات الضمانات، والتي ستخضع لعملية مراجعة منفصلة.

72- تقييم مخاطر الاحتيال: سوف ينطوي هذا الاستعراض على اختبار متعمق لضوابط مكافحة الاحتيال في مجال أو إجراء واحد أو أكثر من مجالات أو إجراءات العمل الرئيسية، لتوفير تأكيدات بشأن فعالية هذه الضوابط وكفاءتها. وهذا هو الجزء الثاني من عملية مراجعة مخاطر الاحتيال التي كانت جزءاً من خطة عمل المكتب لعام 2022.

73- مراجعة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث: عقب نشر سياسة الوكالة بشأن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في تشرين الأول/أكتوبر 2021، ستقدم هذه المراجعة تأكيدات بشأن الإدارة الفعالة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث. وقد أُجّلت هذه المراجعة من خطة عمل المراجعة لعام 2022 حتى تتزامن مع نهاية الدورة الأولى لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

74- ووفقاً للممارسات الجيدة المعمول بها في مجال المراجعة الداخلية، ستظل خطة عمل المكتب قيد الاستعراض طوال العام بحيث تُعدّل حسب الاقتضاء لتجسّد التغييرات التي تطرأ على المخاطر التي تواجهها الوكالة، واحتياجاتها من عمليات المراجعة والتوكيدات، وغير ذلك من الظروف.

المرفق

تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية¹

توصيات رفضها العميل	متأخرة	قيد التنفيذ	مغلقة	إجمالي التوصيات الصادرة	سنة التقرير	عنوان عملية المراجعة الداخلية
			3	3	2016	مراجعة خدمات اللغات في الوكالة
			8	8	2016	الحوسبة السحابية
	2		4	6	2016	إدارة تهديدات أمن المعلومات
			1	1	2016	مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء - استعراض الامتثال والاستعداد
			7	7	2016	استعراض تحديث تكنولوجيا معلومات الضمانات
			11	11	2016	الفصل بين المهام - المستوى الثالث من نظام إيبس
			5	5	2016	تخصيص حيز المكاتب في الوكالة
	1		6	7	2016	مراجعة إدارة شؤون البائعين
	4		17	21	2017	مراجعة إدارة شؤون السفر في الوكالة
			14	14	2017	مراجعة برنامج العمل من أجل علاج السرطان
			11	11	2017	مراجعة المكتب الإقليمي في طوكيو
			12	12	2017	مراجعة المكتب الإقليمي في تورونتو
			2	2	2017	مراجعة الامتثال - نفقات خطة العمل الشاملة المشتركة - إيران
			2	2	2017	فعالية الضوابط الداخلية المتعلقة بإدارة الوقت
			1	1	2017	اختبار أمن تكنولوجيا المعلومات (اختبار الاختراق)
			11	11	2017	مراجعة مبادرة الاستخدامات السلمية
	1		11	12	2017	عملية اختيار الموظفين
	6		3	9	2018	استعراض نظام إيبس بعد تنفيذه
			16	16	2018	إدارة الأصول
	6		19	25	2018	مراجعة إدارة شؤون المشتريات
	1		21	22	2018	إدارة استمرارية الأعمال
			7	7	2018	استعراض مشروع تحديث تكنولوجيا معلومات الضمانات بعد تنفيذه
			3	3	2018	التخطيط للنفقات الرأسمالية وتمويلها

¹ بناءً على البيانات حتى 15 شباط/فبراير 2023.

توصيات رفضها العميل	متأخرة	قيد التنفيذ	مغلقة	إجمالي التوصيات الصادرة	سنة التقرير	عنوان عملية المراجعة الداخلية
			5	5	2019	مراجعة خدمات الشحن في الوكالة
	3		24	27	2019	إدارة المتجر التعاوني
	3	1	4	8	2019	إدارة مخاطر أمن المعلومات في شعبة الخدمات التقنية والعلمية
			2	2	2019	التحول في شعبة الموارد البشرية
			4	4	2019	كشوف المرتبات واستحقاقات الموظفين
	2		2	4	2019	حشد الموارد
			1	1	2019	اختبار أمن الشبكة اللاسلكية (Wi-Fi) بالوكالة
	2			2	2019	عمليات التوكيد في إدارة الضمانات
			4	4	2019	مراجعة الترتيبات الإدارية الخاصة بالتعاون التقني
			6	6	2020	المراجعة المخصصة للمتجر التعاوني في مركز فيينا الدولي
	1		6	7	2020	اختبار الاختراق لنظم تكنولوجيا المعلومات
	2		4	6	2020	مراجعة استخدام الأفراد غير الموظفين
			1	1	2020	مراجعة دعم الوكالة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالجائحة (مشروع التعاون التقني (INT0098)
	1			1	2020	مراجعة التمثيل والضيافة
			2	2	2020	إدارة التراخيص
	1		4	5	2020	مشروع ReNuAI+
	3		1	4	2021	اختبار الاختراق (الفريق الأحمر)
	5		5	10	2021	إدارة الخزينة
		8		8	2021	مراجعة المشاريع البحثية المنسقة
	9		4	13	2021	مراجعة عملية التوظيف في الوكالة
	5	3		8	2021	مراجعة شعبة العمليات جيم
	2	1		3	2021	مراجعة المشتريات المنخفضة القيمة
	1	2		3	2022	مراجعة شعبة أمان المنشآت النووية
		8		8	2022	متابعة مراجعة مكثبي الضمانات الإقليميين